

## عودة إلى المراوغات بشأن المستوطنات والبؤر الاستيطانية

يستعد وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك لزيارة الولايات المتحدة الأميركية حيث تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية نيته في طرح استعداد الحكومة الإسرائيلية لإزالة 26 بؤرة استيطانية مقابل الحصول على موافقة أميركية لاستمرار السياسات الإسرائيلية بشأن الاستيطان. ولقد قام معهد الأبحاث التطبيقية- القدس (أريج) بإجراء تحليل شامل لظاهرة البؤر الاستيطانية وأبعادها حيث كانت بدايتها منذ عام 1998 عندما وجه شارون دعوته للاستيلاء على مواقع التلال و المرتفعات الفلسطينية للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين. ورغم أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ما بين الاعوام 1998 و 2009 لم تمنح تلك الظاهرة أي غطاء قانوني بالظاهر، فقد قامت بالرغم من ذلك بتوفير غطاء امني لها و لوجستي لوجودها و استمرارها، و على وجه التحديد بعد العام 2001 حين تولى أرييل شارون زمام الحكم و أطلق العنان لهذه البؤر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تلك البؤر في المناطق الفلسطينية. كما دأب الجيش الإسرائيلي أيضا على مساعدة هؤلاء المستوطنين الإسرائيليين في الانتقال و الاستقرار في تلك المواقع بل و تأمين الحماية لهم و مدهم بالبنية التحتية الأساسية لضمان بقائهم فيها.

فمنذ بدء هذه الظاهرة في العام 1998، أقدم المستوطنون الإسرائيليون على إنشاء 232 بؤرة استيطانية اسرائيلية بحسب اخر دراسة ميدانية لمعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج).

وقد أشار الرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون و الذي كان يجلس في سدة الحكم عند انطلاق تلك الظاهرة بان ما يقوم به المستوطنون من شأنه عرقلة العملية السلمية الفلسطينية - الاسرائيلية ، كما دعى اسرائيل الى ضرورة تفكيك تلك البؤر و اعادة الوضع على ما كان عليه. و خلال فترة حكم كلينتون المترافقة لظاهرة البؤر الاستيطانية من العام 1996 وحتى الثلث الثاني من كانون الثاني من العام 2001، كان المستوطنون الاسرائيليون قد اوجدوا 79 بؤرة استيطانية في مناطق مختلفة في الضفة الغربية المحتلة حيث لم يستطع الرئيس الامريكي الا الوقوف عاجزا امام هذه الظاهرة المتنامية.

وعند تولي الرئيس الامريكي اللاحق جورج بوش الابن رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، اتخذ الأخير موقفا بدا في العلن صارما فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية الاسرائيلية مؤكدا بان اقتلاعها امر ضروري للحفاظ على العملية السلمية وان وجودها من شأنه ان يهدد الجهود الرامية لابرام اتفاقية سلام نهائية بين الفلسطينيين و الاسرائيليين. حيث اعلن عن وجود خطة لانهاء الصراع عرفت لاحقا بمبادرة " خارطة الطريق" و هي خطة منبثقة عن اللجنة الرباعية اعلن عنها رسميا في العام 2003 و تم من خلالها دعوة اسرائيل لاقتلاع البؤر الاستيطانية التي تم انشاؤها منذ العام 2001 بالاضافة الى تجميد كافة النشاطات في المستوطنات الإسرائيلية. وفي حينها بدا وكأن اسرائيل لم تأخذ ما جاء في بيان اللجنة الرباعية وخارطة الطريق على محمل الجد ، حيث كان المستوطنون قد اقاموا خلال

تلك الفترة الزمنية (2001-2003) 60 بؤرة استيطانية. و اكثر من ذلك, لم تتخذ الحكومة الاسرائيلية برئاسة شارون في ذلك الحين اي اجراء من شأنه ردع المستوطنين عن اقامة بؤر استيطانية جديدة استجابة للجنة الرباعية. و قد سعى شارون في حينها الى مناورة من شأنها وقف اية ضغوطات على الحكومة الاسرائيلية و المستوطنين بان دعا الى اجراء تحقيق اسرائيلي مستقل فيما يتعلق بتلك البؤر حتى يتسنى للحكومة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة فيما يتعلق من تلك البؤر في حين انه رفض التعاطي مع موضوع تجميد البناء الاستيطاني كونه حاجة لسد النمو الطبيعي للسكان الاسرائيليين هناك. هذا و قد استمر عمل ما تسمى بلجنة التحقيق الاسرائيلية فيما يتعلق بتلك البؤر حتى العام 2005 حين تم الاعلان عن نتائج التحقيق فيما عرف لاحقا بتقرير " ساسون" و هي محامية اسرائيلية كان شارون قد او عز لها باجراء تحقيق مستقل بشأن تلك البؤر.

ان ما يجب التنويه اليه هنا هو ان المستوطنين الاسرائيليين قد استمروا باقامة تلك البؤر و بشكل اكبر من السابق حيث بلغ عدد تلك البؤر 213 عندما تم الاعلان عن تقرير ساسون في العام 2005 أي بزيادة قدرها 74 بؤرة استيطانية تم إقامتها منذ إعلان اللجنة الرباعية بضرورة تفكيك البؤر الاستيطانية في العام 2003.

اما فيما يتعلق بتقرير ساسون، فقد اراد الاسرائيليون المناورة بشأن حقيقة تلك البؤر، فقد اشار التقرير فقط الى 105 بؤر استيطانية غير قانونية تم اقامتها بمبادرة من المستوطنين انفسهم وبشكل غير قانوني اي بدون تصريح حكومي. وهنا اراد الاسرائيليون خلق طابع لدى اللجنة الرباعية مفاده ان اسرائيل هي دولة قانون و ليست دولة احتلال بل و اكثر من ذلك تشويش ظاهرة البؤر الاستيطانية بمحاولة صبغ البعض منها بغطاء قانوني وذلك بالإشارة إلى أن هنالك بؤر قانونية وهي تلك التي لم يتم الإشارة إليها في التقرير والبالغ عددها 108 بؤرة استيطانية .

وعلى اثر هذا التقرير, اعلنت الحكومة الاسرائيلية منذ العام 2005 عن عدد من المبادرات مفادها الشروع بتنفيذ خطط اخلاء لعدد من البؤر ولم يتم فعليا اخلاء اي منها في نهاية الامر. كما كانت هناك عدد من الاستعراضات لاخلاء البؤر حيث يقوم الجيش الاسرائيلي باخلاء المستوطنين في الصباح مع ابقاء الموقع تحت سيطرة الجيش امام عدسات الكاميرات ليعاود المستوطنون السيطرة على الموقع ذاته في المساء, وفي حالات اخرى, ان يقوم المستوطنين بانشاء موقع بديل بعد عدة ايام و تحت حماية الجيش الاسرائيلي.

وبحلول العام 2007 وقبل انعقاد مؤتمر انابوليس للسلام في شهر تشرين الثاني من العام 2007, كان عدد البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية قد ارتفع الى 220 بؤرة استيطانية، وكان المستوطنون قد اقاموا منذ ذلك الحين 12 بؤرة استيطانية اضافية ليبلغ عددها 232 بؤرة موجودة حاليا في الضفة الغربية عند استلام الرئيس الامريكي الجديد اوباما الحكم في الولايات المتحدة في 20 كانون الثاني من العام 2009.

الجدول التالي يوضح عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت ما بين الأعوام 1996 و حتى 2001 و ما بين 2001 حتى 2003 و ما بين 2003 و حتى 2009, بشكل غير منقطع.

عدد البؤر	الفترة الزمنية
79	2001-1996
60	2003-2001
93	2009-2003
232	المجموع

المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية للعام 2009 - أريج

لقد رافق تولي الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) الحكم في امريكا موجة من التفاؤل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل عام. و بالرغم من اشارة اوباما بان الولايات المتحدة ملتزمة بأمن اسرائيل و هي جملة متعارف عليها لكل رئيس امريكي يتولى الحكم الا ان اوباما اشار ايضا بضرورة ايجاد دولة للفلسطينيين و ضرورة وقف الاستيطان بكافة اشكاله. و كما هو معتاد، فقد بدا الحديث عن ضرورة تجميد الاستيطان واقتلاع البؤر الاستيطانية، وبدا الموقف الامريكي بهذا الشأن حازما نوعا ما و قد بدا ايضا وكأن اسرائيل ستقوم بالفعل بالشروع بتفكيك و اخلاء عدد من البؤر الاستيطانية. ولكن اسرائيل تسعى كالعادة الى افراغ الامر من مضمونه وذلك بالاقرار بان تلك البؤر هي جزء من الية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، و عليه فقد شرعت اسرائيل بالاعلان عن نيتها اخلاء مواقع لبؤر استيطانية كان قد تم انشاؤها على اراضي فلسطينية عامة او اراضي تدعي انها اراضي حكومية (تحت سلطة الاحتلال). و من جهة اخرى، فقد اشار رئيس الوزراء الاسرائيلي " بنيامين نتنياهو" بانه في حين ان اسرائيل تتعهد بعدم اقامة اية مستوطنات جديدة فانه ليس من العدل ان يتم وقف التوسعات الاضافية في المستوطنات الاسرائيلية القائمة استجابة لنمو السكان الطبيعي فيها.

وهنا يجب الإشارة إلى الادعاء الإسرائيلي بوجود اتفاقية سرية (وقد تكون بالفعل) ما بين الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش و رئيس الحكومة الاسرائيلية السابقة أرييل شارون و ايهود اولمرت من بعده مفادها بان تحتفظ اسرائيل بتجمعات استيطانية في الضفة الغربية مقابل الانسحاب الاحادي الجانب من قطاع غزة و الذي تم بالفعل في العام 2005 . غير ان اسرائيل كانت قد فرضت الاتفاق من جانبها حين شرعت ببناء جدار العزل العنصري في الضفة الغربية في شهر حزيران من العام 2002 و الذي سيتم على اثره عزل قرابة ال 13 % من الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية خلف الجدار بما في ذلك التجمعات الاستيطانية الرئيسية و مدينة القدس تمهيدا لضمها الى اسرائيل.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بان اسرائيل نجحت الى حد ما في فرض شروطها على خطة الانسحاب وذلك بتأجيل الحديث عن التوسعات الاستيطانية و اعتبارها موضوعا مؤجلا و التركيز على الانسحاب من عدد من البؤر الاستيطانية الاسرائيلية العشوائية و التي تم الاثبات بانها أقيمت على

أراضي فلسطينية خاصة حيث يتم الحديث في المرحلة الاولى عن الانسحاب من 26 بؤرة استيطانية، 10 منها (بحسب ما تم الإشارة اليه في تقرير ساسون) قد تم انشاؤها على اراضي فلسطينية خاصة و 16 تم انشائها على اراضي حكومية و عليه فان المحصلة هي الحديث عن 10 بؤر استيطانية سيتم اخلاؤها من اصل 232 بؤرة.

وفي تقارير سابقة لمنظمات اسرائيلية تم الإشارة الى ان 40% من الاراضي التي تم إقامة مواقع استيطانية عليها هي اراضي فلسطينية خاصة وذلك ما تسعى اسرائيل الى تثبيته ، في حين ان الواقع هو ان كل ما تم انشاؤه على الاراضي الفلسطينية المحتلة هو بناء غير قانوني بما في ذلك البؤر و المستوطنات و الجدار و غير ذلك.

لقد اضحى الحديث عن اخلاء بؤر استيطانية هو احد الطقوس السياسية التي تمارسها كل حكومة اسرائيلية جديدة. فبينما يتم الحديث عن اخلاء في مناطق معينة يتم التصريح بانشاء بؤر و توسيع مستوطنات في مواقع اخرى حيث اصبحت سياسة اسرائيل هي تركيز عمليات توسيع المستوطنات و انشاء بؤر في المناطق الواقعة خلف الجدار و التي تسعى اسرائيل لضمها عقب الانتهاء من بناء الجدار، و في المقابل فان اسرائيل ستسمح باخلاء العديد من البؤر الاستيطانية في مواقع اخرى و التي تم انشائها بهدف المساومة لاحقا وهذا ما يحدث اليوم.

لقد سعت إسرائيل طوال الوقت إلى تضليل العالم فيما يتعلق بحقيقة البؤر الاستيطانية حيث قامت بمحاولة إضفاء الشرعية على جزء منها و ذلك من خلال إصدار تقارير وزارية صنفت جزء منها شرعي و أخرى غير ذلك و الحقيقة هي أنه جميع هذه البؤر شأنها شأن المستوطنات و كل ما هو اسرائيلي على الاراضي الفلسطينية المحتلة هي غير قانونية و أنها بنيت على اراضي فلسطينية مصادرة بمساعدة و تعاون مختلف الوزارات الإسرائيلية و التي دأبت على تزويد هذه البؤر بالميزانيات المطلوبة لدعمها تحت ادعاءات مختلفة. و رغم أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد أعلنت عدة مرات عن التزامها بإخلاء هذه البؤر بحسب خارطة الطريق إلا أنها لم تقم فعلياً بعمل أي شيء على أرض الواقع أكثر من إصدار أوامر على الورق. و من هنا يجب التأكيد على أن جميع البؤر الاستيطانية هي غير قانونية و أن ضرورة إزالتها أمر ضروري لإعادة دفع عملية السلام مع التأكيد على تطبيق كافة أوامر الإزالة الصادرة بحقها و إعادة تسليم الأراضي إلى أصحابها الشرعيين الفلسطينيين.

إن ما تقوم به إسرائيل من تسهيل لمهمة المستوطنين في الضفة الغربية من شأنه تقويض عملية السلام المترعة أصلاً و إن قيام الحكومة الإسرائيلية بتجاهل إجماع المجتمع الدولي على الأقل فيما يتعلق بإخلاء تلك البؤر هو مؤشر بالواقع لما هو أكبر من ذلك و تحديداً فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي كالمستوطنات و الحدود و القدس. و إن استمرار إسرائيل بتضليل العالم بنشر ادعاءات كاذبة سيكون له أثر سلبي على العملية السلمية برمتها.